مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر مؤشرات الانفتاح المالي والتجاري في تنمية القطاع المصرفي "بلدان العربية أنموذجاً"
اسم الكاتب: سعد موفق محمود الصفار، بشار احمد العراقي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3766
تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 07:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 134
June 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Alsafaar, Saad M. M., AL-Iraqi, Bashar A. (2022)."The Impact of Financial and Commercial Openness Policies on the Development of the Banking Sector "Arab Countries as a Model" ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 41 (*134*), 9 -34 , https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The Impact of Financial and Commercial Openness Policies on the Development of the Banking Sector "Arab Countries as a Model"

Saad M. Mahmood [1] ; Bashar A. AL-Iraqi [2]
[1&2]Department of Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics

Corresponding author: Saad M. M. Alsafaar, Department of Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics,saadsm1984@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/ 10.33899/tanra.1970.174698

Article History: *Received*: 25/8/2021; *Revised*: 5/9/2021; *Accepted* 12/9/2021; *Published*: 1/6/2022.

Abstract

Given the important role played by the banking sector in supporting economic growth in a way that enhances the economies of countries, supports employment and productivity, and raises the level of average income, the study came to analyze and interpret the impact mechanisms through which trade and financial openness policies can play their role in developing the banking sector and improving its performance. Where the study aimed to frame the theoretical foundations of the concepts of financial and commercial openness policies and to determine their impact on the development of the banking sector, in addition to building some quantitative models that can diagnose and clarify the nature of the impact of these policies on the development of the banking sector in a group of Arab countries (Egypt, Jordan, Tunisia, Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Qatar, and the Sultanate of Oman) for the period 2004-2019, which was based on balanced panel data whose views amounted to 112 views. The nature of the effect was proportional to the positive and negative, and in some cases neutral, Therefore, it is necessary to adopt effective and efficient strategies that enable the application of financial and commercial openness policies through legislation and laws that will raise the efficiency of applying these policies and avoid the shortcomings that result in the absence of these strategies, as well as supporting the positive aspects that are reflected in the development of the banking sector.

Key words:
Financial openness, trade openness, banking sector.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤١)، العدد (١٣٤))، حزيران ٢٠٢٢

© جامعة الموصل | كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الصفار، سعد موفق محمود، العراقي، بشار احمد (٢٠٢٢)."أثر مؤشرات الانفتاح المالي والتجاري في تنمية القطاع المصرفي" بلدان العربية أنموذجا" ***تنمية الرافدين***، ٤١ (١٣٤)، ٩-٣٤، https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

أثر مؤشرات الانفتاح المالي و التجاري في تنمية القطاع المصرفي" بلدان العربية أنموذجا"

سعد موفق محمود الصفار[١] ، بشار احمد العراقي[٢]

[١&٢] كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة الموصل– العراق

المؤلف المراسل: سعد موفق محمود الصفار، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل- العراق

saadsm1984@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

تاريخ المقالة: *الاستلام:* ٢٠٢١/٨/٢٥؛ *التعديل والتنقيح:* ٢٠٢١/٩/٥؛ *القبول:* ٢٠٢١/٩/١٢؛ *النشر:* ٢٠٢٢/٦/١.

المستخلص

نظراً للدور المهم الذي يمارسه القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي على النحو الذي يعزز اقتصاد البلدان ويدعم التوظيف والانتاجية ويرفع مستوى متوسط الدخل, جاءت الدراسة لتتناول بالتحليل والتفسير آليات التأثير التي يمكن من خلالها أن تمارس سياسات الانفتاح التجاري والمالي دورها في تنمية القطاع المصرفي وتحسين أدائه. حيث هدفت الدراسة إلى تأطير الأسس النظرية لمفاهيم سياسات الأنفتاح المالي والتجاري والوقوف على آثرها في تنمية القطاع المصرفي, فضلاً عن بناء عدد من النماذج الكمية التي لها القدرة على تشخيص وأيضاح طبيعة تأثير تلك السياسات في تطور القطاع المصرفي في مجموعة من الدول العربية (جمهورية مصر العربية, المملكة الأردنية الهاشمية, دولة تونس, المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وسلطنة عمان) وللمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩, والتي استندت إلى البيانات المزدوجة المتوازنة التي بلغت مشاهداتها ١١٢ مشاهدة, وباعتماد المناهج القياسية المتلائمة مع تلك البيانات المتمثلة بأأنموذج الانحدار التجميعي (PRM) وأأنموذج الأثر الثابت (FEM) وأأنموذج الأثر العشوائي(REM).وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لسياسات الانفتاح التجاري والمالي في تنمية القطاع المصرفي في بلدان العينة, مع وجود بعض التباينات في طبيعة التأثير تناسبت بين الإيجابية والسلبية وفي بعض الاحيان الحيادية . كما أظهر كل من مؤشر الإدخار والتضخم تأثيرات متباينة بين الايجابي والسلبي على مؤشرات تنمية القطاع المصرفي, بسبب اختلاف الآثار الناجمة عن السياسات الإقتصادية المتبعة والمحفزة للإدخار,وسياسات البنك المركزي, لذلك لابد من تبني استراتيجيات فعالة وكفوءة تمكن من تطبيق سياسات الانفتاح من خلال التشريعات والقوانين التي من شأنها رفع كفاءة تطبيق تلك السياسات وتجنب القصور الذي ينتج في حال عدم تبني تلك الاستراتيجيات, فضلاً عن دعم الجوانب الإيجابية التي تنعكس على تنمية القطاع المصرفي.

الكلمات الرئيسة

الانفتاح المالي، الانفتاح التجاري، القطاع المصرفي.

المقدمة

تمارس التنمية في القطاع المصرفي, ومن خلال أثرها على النمو الاقتصادي, دوراً بالغ الأهمية في مختلف دول العالم، فالوظائف التي يقدمها القطاع المصرفي تؤدي دوراً فعالاً في إرساء ودعم نشاط الحركة الإقتصادية، وتوليد الدخل وزيادة الرفاهية. وتؤطر هذه الوظائف في حشد رأس المال وفاعلية توزيعه, فضلاً عن تحفيز الوحدات والقطاعات الإقتصادية من أجل دفعها نحو تحقيق متطلبات النمو والتطور من خلال الأداء الجيد للمؤسسات المالية وتمكينها من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية جديدة ومتنوعة بتكلفة مقبولة, علاوة على توفير السيولة وإدارة المخاطر وضمان حسن إدارة الشركات والاسهام بإجراء معاملات التسوية والمدفوعات، والقيام بدور الوسيط الذي يتم من خلاله تطبيق السياسة النقدية, مما يؤدي إلى تكوين آثار إيجابية على معدلات الاستثمار والنمو.

لكن التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي والتوجه نحو تطبيق سياسات الانفتاح أدى إلى ظهور جدل كبير بين الباحثين والاقتصاديين، فالبعض يرى أن المستفيد من هذا النظام هو الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، ومنهم من يرى أن كل من الدول النامية والمتقدمة مستفيد من هذا النظام على حد سواء. ومن ناحية أخرى يمثل اللجوء إلى تطبيق سياسات الانفتاح أحد أهم الفرص لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد قبل الدخول في عالم المنافسة، حيث تفرض العولمة إعادة النظر في أساليب إدارة اقتصاديات الدول النامية, من خلال تحفيزها على تبني استراتيجيات وسياسات اقتصادية والتخلي أو التساهل في بعض الإجراءات التي من شأنها أن تعيق تطبيق سياسات الانفتاح، التي تمثل أحد الاركان الأساسية لتطور القطاع المصرفي. فما تقدم شكل حوافز لتعميق الفكر المالي والاقتصادي من أجل الوصول إلى الأطر النظرية والتجريبية الرصينة التي تشخص وبنظرة شاملة وعامة قنوات التأثير لتلك السياسات, التي من الممكن أن يكون لها دور مهم في دفع القطاع المصرفي نحو التنمية والتطور, ووفقاً لما أجمعت عليه الدراسات المالية والإقتصادية المعاصرة, التي عّد أهمها سياسات الانفتاح التجاري والمالي على الأسواق الخارجية.

إلا أن طبيعة وإتجاه وحجم والآلية التي تؤثر فيها هذه السياسات على تنميته وتطور القطاع المصرفي تختلف مع اختلاف المجتمعات التي تتباين في درجة تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا مادفع إلى دراسة آثارها وتقييم نتائجها بغية الوصول إلى تشخيص دقيق لتبعاتها وآثارها, فالانفتاح لبلد ما يحدد بمستوى إنتاجيته أومستوى تقدمه التكنولوجي بحسب نظرية الميزة النسبية.

منهجية الدراسة

- **أهمية الدراسة**

تظهر أهمية الدراسة من خلال التركيز على دراسة أثر سياسات الانفتاح المالي والتجاري, التي يمكن أن تمارس دوراً فاعلاً في دفع القطاع المصرفي نحو التنمية والتطور في دول العينة، للتعرف على آثارها وتبعاتها ونتائج تطبيقها بغية تعزيز آثارها الإيجابية وتلافي آثارها السلبية التي من الممكن أن تحد من كفاءة أداء القطاع المصرفي لوظائفه وتطوره وتنميته لاتخاذ التدابير المناسبة التي تمكن من معالجة وتجاوز هذه السلبيات

التي من شأنها أن تثبط من تنميته وتطوره, بما يمكن متخذي القرار الاقتصادي والمالي من اتمام الإصلاحات المالية عبر انتهاج السياسات التحررية وفقاً لركائز علمية وواقعية، وبخطى ثابتة ومدروسة .

- **مشكلة الدراسة**

عانت معظم الدول النامية ومنها الدول العربية عينة الدراسة من التخلف والبطء في سيرها نحو تحقيق مقتضيات تنمية وتطوير قطاعاتها المصرفية, ولربما يعود ذلك إلى خضوع القطاع المصرفي لمختلف القيود التي تجعله معزولاً عن الخارج، والناجمة عن ضعف مستوى وأسلوب تطبيق الانفتاح المالي والتجاري, لذلك جاءت مشكلة الدراسة لتجسد التساؤلات الآتية:

١. ما طبيعة وآلية التأثير الذي يمكن أن تمارسه متغيرات الانفتاح في تنمية القطاع المصرفي للدول العربية عينة الدراسة ؟
٢. ما حجم وإتجاه تأثير متغيرات الانفتاح في تنمية القطاع المصرفي للدول العربية عينة الدراسة؟

- **فرضية الدراسة**

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات اعتمدت مشكلة الدراسة عدداً من الفرضيات للوصول إلى هدف الدراسة والتي تتمثل بالآتي:

١. يخضع القطاع المصرفي لمجموعة من متغيرات الانفتاح التي تمارس تأثيرات فعالة في مستويات نموه وتطوره.
٢. تتباين طبيعة وأتجاه تأثير متغيرات سياسات الانفتاح بين الإيجابية والسلبية في مستويات نمو القطاع المصرفي وتطوره في دول العينة.

- **هدف الدراسة**

بالاستناد إلى ما تم طرحه من مشكلة الدراسة وفرضياتها سعت الدراسة, إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تأطير الأسس النظرية لمفاهيم سياسات الانفتاح والوقوف على أثرها في تنمية القطاع المصرفي.
٢. العمل على تفسير وتحليل قنوات التأثير الذي يمكن أن تمارسه سياسات الانفتاح في تحسين وتنمية القطاع المصرفي.
٣. صياغة أأنموذج كمي قادر على تحديد وتفسير حجم وطبيعة وإتجاه تأثير متغيرات سياسات الانفتاح المؤثرة في تنمية القطاع المصرفي للدول العربية عينة الدراسة وللمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

- **منهج الدراسة**

تعتمد الدراسة عدداً من المناهج العلمية والتي فرضتها طبيعة ومشكلة الدراسة، بما يتوافق مع كل جوانبها، والتي تتضمن ما يأتي:

١. تم استخدام المنهج الوصفي في جانبها النظري القائم على الدراسات والنظريات الإقتصادية والمالية والتي تناولت موضوع الدراسة بغية تحديد وتشخيص سياسات الانفتاح المالي والتجاري المؤثرة في تنمية القطاع المصرفي.

٢. لغرض تقدير واختبار متغيرات سياسات الانفتاح التي تؤثر في تنمية القطاع المصرفي تم الاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة المتمثلة بـاستخدام منهجية الانحدار التجميعي (pooled regression) والأثر الثابت (fixed effect model) والأثر العشوائي Random Regression (Model) وذلك لتقدير نتائج الأثر الذي تتركه متغيرات سياسات الانفتاح التجاري والمالي في تنمية القطاع المصرفي.

- **حدود الدراسة**

أ- الحدود المكانية

تناولت الدراسة عينة من الدول العربية وهي (الامارات العربية المتحدة, مصر، الاردن، عمان، قطر، المغرب, المملكة العربية السعودية) بعدها بلدان تمتلك مستويات متقاربة من التطور والنمو في قطاعاتها المصرفية .

ب- الحدود الزمانية

انطوت مدة الدراسة على الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩) كونها حقبة امتازت بتوفر البيانات، فضلاً عن أنها حقبة شهدت العديد من الأحداث والتطورات الإقتصادية على الصعيد المحلي والدولي.

٢.مراجعة الادبيات ذات العلاقة

حظي تحديد أثر سياسات الانفتاح على تنمية القطاع المصرفي باهتمام كبير من قبل الدراسات الأكاديمية والأطر النظرية للفكر المالي والاقتصادي الحديث, وتم تناولها كذلك من قبل المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. من جانب آخر, سعت العديد من الدراسات والبحوث التجريبية والتي تم تناولها بشكل فردي ومجموعات لعدد من الدول المتقدمة والنامية إلى محاولة الوصول إلى تشخيص كمي لطبيعة هذا التأثير الذي يمكن أن تمارسه سياسات الانفتاح التجاري والمالي على مؤشرات تنمية القطاع المصرفي, حيث يمكن استعراض أهم هذه الدراسات وعلى النحو الآتي:

دراسة(2016) Yun Luo et al تحت عنوان الانفتاح المالي والمخاطر وكفاءة البنوك: أدلة عبر البلدان والتي سعت إلى تقييم العلاقة المتبادلة بين الانفتاح المالي ومخاطر البنوك وكفاءة أرباح البنوك باستخدام عينة من البنوك التجارية لبعض البلدان للعام ٢٠٠٧, بالآعتماد على أنموذج المربعات المعممة (GMM) لـ140 دولة وللمدة 1999-2011, خلصت الدراسة إلى أن الانفتاح المالي يقلل من كفاءة أرباح البنك بشكل مباشر ، وليس من خلال التغيرات في مخاطر البنك. كما أن الانفتاح المالي يزيد من مخاطر البنك بشكل غير مباشر ، من خلال أرباح البنك المنخفضة.

دراسة (2017)Daniela and Maria بعنوان أثر التحرير المالي على النظام المصرفي, والتي سعت إلى تحليل تأثير التحرير المالي على النظام المصرفي من البلدان الناشئة, بالاستناد إلى منهجية البيانات المزدوجة panel Data لكل من رومانيا والتشيك والمجر وبولندا, للمدة 2001-2010 وخلصت الدراسة إلى

أن الانفتاح التجاري والمالي مكَّن من التعامل مع قروض الديون بشفافية , كما كان تحرير حساب رأس المال بطيئًا في تأثيره.

دراسة (2017) Badar Nadeem Ashraf بعنوان الانفتاح التجاري والمالي: التأثير على تنمية البنوك في الاقتصادات الناشئة التي ركزت على فحص تأثير الانفتاح التجاري والمالي السريع في الاقتصادات الناشئة على تنمية بنوكها باستخدام أنموذج المربعات المعممة (GMM)لـ287 بنكًا رئيسًا من 37 دولة ناشئة للمدة2000–2012، وخلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري الأعلى يعزز تنمية البنوك من خلال زيادة الحجم وتقليل التكلفة والمخاطر المتعلقة بالائتمان المصرفي. من خلال زيادة الطلب على التمويل ، وإصلاحات تحرير القطاع المالي المحلي ، وفرص تنويع الإقراض الناجمة عن الانفتاح التجاري المتزايد. في حين إن دور الانفتاح المالي في تنمية البنوك محدود، فعلى الرغم من المنافسة الشديدة في سوق الائتمان الناجمة عن تدفقات رأس المال في البلدان المفتوحة مالياً تحث البنوك على خفض تكلفة الائتمان ، إلا أنها تجبرها أيضًا على زيادة المخاطر, مع أن أحجام الائتمان الممنوحة منخفضة.

دراسة Mohammed et al (2020) بعنوان هل يؤثر الانفتاح التجاري على سلوك البنك تجاه المخاطرة؟ أدلة من دول البريكس, والتي سعت إلى دراسة تأثير الانفتاح التجاري على سلوكيات المخاطرة البنكية بالاستناد إلى أنموذج المربعات المعممة (GMM) وأنموذج المربعات الصغرى العادية المجمعة (OLS) و أنموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) لـ899 بنكًا من دول البريكس (مثل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وللمدة 2000-2017، وخلصت الدراسة إلى أن ارتفاع الانفتاح التجاري يقلل من المخاطرة المصرفية على المدى القصير والطويل. علاوة على ذلك ، فإن أداء البنوك في البلدان الأكثر انفتاحًا كان أفضل نسبيًا خلال فترة الأزمات مما يدل على فوائد التنويع للانفتاح.

أولاً: الإطار النظري

كما أشارت الأدبيات الإقتصادية والمالية إلى أن الانفتاح التجاري والمالي ومن خلال إعادة صياغة الأطر التنظيمية والقانونية للمؤسسات الإقتصادية والمالية والقضائية على حدٍ سواء, التي تهيئ بمجملها حاجة متزايدة إلى مؤسسات وأدوات مالية تعمل على نحو جيد وكفوء, يمكن أن يؤدي دوراً بالغ الأهمية في دعم تنمية القطاع المصرفي، فالعالم أصبح يعيش في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الإقتصادية وخاضعة لمبدأ التنافس الحر، بعد أن تم إلغاء معظم الحدود والحواجز الجمركية في العالم (Imen & Zouheir,2019, 91-108) (Jaleel & Umar,2020,343-360) (Stulz & Williamson,2003,313-349).

فمن خلال تقليل الحواجز التي يسهم الانفتاح التجاري في تقليلها بشكل كبير، وبشكل أكثر تحديدًا، الضرائب الكمركية, يضمن التبادل الحر للسلع والخدمات بين الدول, والاسهام في تعزيز التنمية المالية. فضلاً عن أن الانفتاح في التجارة الدولية يؤدي دوراً بالغ الحيوية في تطوير القطاع المصرفي، لأنه مع دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق، يرفع سقف المنافسة بالنسبة للمنتجين المحليين ,وهذا يعني زيادة الجودة والدقة في الانتاج ,مما يزيد العوائد(Arif & Rawar, 2019,26-39) . إذ تعتمد أغلب الأدبيات الإقتصادية والمالية

في توضيح آليات انتقال تأثيرات السياسات المالية والتجارية في تنمية القطاع المصرفي, على قناتين هما. قناة التأثير المباشر للانفتاح المالي والتجاري في تنمية القطاع المصرفي.

حيث تركز هذه القناة على تأثير كل من الانفتاح التجاري والمالي في تنمية القطاع المصرفي من خلال جانبي الطلب والعرض. لجانب الطلب, فالانفتاح على التجارة الدولية وما يتبعه من ارتفاع حالات التذبذب وعدم اليقين في ايرادات الوحدات الإقتصادية, الذي ينتج عن مرونة جهاز الأسعار من جانب, وارتفاع مستوى الخطر بسبب التعرض للصدمات الخارجية وشدة المنافسة الأجنبية من جانب آخر, سيولد طلباً متزايداً على منتجات وأدوات مالية جديدة تتلاءم مع التغيرات في الواقع الاقتصادي ومستلزمات التحوط المالي, يتم تغطيته من خلال رفع أداء المؤسسات المالية وتوسيع المنتجات والخدمات المالية. وذلك يقود إلى نمو وتطور القطاع المصرفي ,من خلال زيادة فرص الحصول على السيولة لتمويل الاستثمار وتقليل المخاطر (Beck et al,2000, 597–605) (Newbery & Stiglitz,1984,1-12) (Ho & Bernard,2018,3) (Svaleryd & Vlachos,2002, 369–395).

كما أن جذب العروض الاستثمارية ودخول المنافسين الأجانب إلى الأسواق المحلية يعمل على خفض الكلف المحلية، مما يترتب علية زيادة في الانتاج , والذي يصاحبه زيادة الطلب على التمويل ,الذي ينعكس على تنمية القطاع المصرفي (Rajan & Zingales ,2003,5-50).

من جانب آخر يدفع الطلب المتزايد على الخدمات والمنتجات المالية الجديدة والمتطورة في الاقتصاد المنفتح، المصارف إلى تقديم خدمات وأدوات مالية أكثر ملاءمة وتنويعاً بما يتلاءم مع متغيرات ذلك الاقتصاد الذي يتبنى سياسة الانفتاح التجاري والمالي (Antonio et al.,2014,3),(Thomas et al,2009, 1849-1860).

أما التأثير غير المباشر للانفتاح المالي والتجاري في تنمية القطاع الصرفي يمكن أن يكون من خلال مجموعة من القنوات الفرعية، إذ يتجلى أثر سياسات الانفتاح في قناة الإدخار من خلال تحليل آلية التأثير غير المباشرة للانفتاح المالي والتجاري على تنمية القطاع المصرفي ودرجة تطوره، فالمستويات المرتفعة من الانفتاح, وعبر الاختلافات الجوهرية في المنافسة ونقل التكنلوجيا الحديثة التي تسهم في انتاج سلع ومنتجات ذات جودة أفضل وبنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه البلدان إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها، تقود إلى تخفيض التكاليف من خلال الزيادة في وفورات الحجم , التي تخفض أسعار السلع النهائية والوسيطة وعن طريق تقليص نسب وقيم التعريفات والضرائب الجمركية, وهذا يعني أن الجزء المخصص للإنفاق من الدخل سينخفض، لذلك سترتفع معدلات تعبئة المدخرات, التي تنعكس على زيادة حجم التدفقات المالية, مما سيترتب علية زيادة في معدلات نمو القطاع المصرفي (Ndalu,2017,43)(Taghipour,2009,1-20).

كما أن ارتفاع مستويات الإدخار في بلد يعد دليلاً على قدرة النظام المالي ومن خلال المؤسسات المالية والمصارف على دعم عمليات الائتمان التجاري والتي يترتب عليها زيادة في الأنشطة التجارية والاستثمارية والانتاجية. حيث يميل الانفتاح المالي والتجاري إلى زيادة الأنشطة الاستثمارية والمصرفية، التي تعزز التنمية المالية (Braun&Raddatz,2005,6) (Joshua,2004,3).

من جانب آخر تمارس سياسات الانفتاح تأثيرها على قناة الائتمان المصرفي من خلال تعزيز الإصلاحات التي تحرر القطاع المصرفي المحلي مثل خصخصة البنوك، وإلغاء القيود وتحرير أسعار الفائدة, وهذا يقود إلى تخفيض تكلفة الائتمان المصرفي. ومن ثم تطوير القطاع المصرفي (Thomas et al,2009, 1849-1860).

فالانفتاح المالي والتجاري من خلال ما يولده من تنامي حجم الطلب على القروض المصاحبة لعمليات الإنتاج الجديدة وتلبية متطلبات رأس المال العامل التي يقف على رأسها الإتمان ضمن المطلوبات المتداولة, للإنتاج والبيع في الأسواق الدولية. من الممكن أن يرفع الطلب على الائتمان الذي تقدمة المصارف من جانب، ويقلل من تكلفته وخطره المصرفي من جانب آخر (Badar ,2018,435-458) .

كذلك الانفتاح المتزايد على التجارة الدولية يسهم في الحصول على عوائد مصرفية أعلى, من خلال ما يولده من منافسة أجنبية, يمكن أن تخلق ضغوطاً على المصارف المحلية ترفع قدرتها على منح المزيد من القروض والإئتمان التي تدعم الاستيراد والتصدير, (Agénor,2003,1089-1118).

وفي إتجاه آخر من التحليل يشير عدد من الكتاب, إلى أن الانفتاح قد يقلل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك, من خلال توفير فرص التنويع الدولي وتقليل الاختيار السلبي للمقترضين بسبب ارتفاع الطلب على القروض (Braun and Raddatz,2008, 1469–1508) (Baltagi et al., 2009,285–296) Hauner et al., 2013, 895–906).

فالدور الذي يمارسه الانفتاح في التأثير على تنمية القطاع المصرفي , يتجلى من خلال اسهام الانفتاح في تحسين كفاءة المصارف عن طريق دعم المنافسة وتوفير الخدمات المالية المتنوعة, والذي يسهم في دعم القطاع المصرفي في إتجاهين الأول مباشر من خلال دعم مصارف الاستثمار والذي يكون عن طريق التعهد للشركات التي ترغب في توسعة قنواتها الانتاجية بإصدار أوراق مالية محلية في الأسواق المالية المحلية والدولية, والثاني من خلال دعم القطاع الانتاجي عن طريق توفير القروض لدعم متطلبات العملية الانتاجية والتي تسهم في توسعة الإنتاج، فيترتب عليه إصدار المزيد من أدوات الدين التي يترتب عليها فوائد وعمولات تصب مرة أخرى في المصارف أو في الأسواق المالية, وهذا يقود إلى تنمية القطاع المصرفي (Ang,2008, 536-576) (Murinde,2012, 10-56).

كما يتجلى أثر سياسات الانفتاح المالي والتجاري في قناة النمو الاقتصادي, الذي يدفع بالقطاع المصرفي إلى زيادة المدخرات التي تتكون من الأصول المالية التي ينتجها، ومن ثم إنتاج وتكوين رأس المال. كما يكمل تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي بعضهما البعض بشكل متبادل، يؤدي إلى تعميق القطاع المصرفي، وهذا الأثر التبادلي يعزز تنمية ذلك القطاع عندما تفتح الدولة حدودها أمام التجارة وتدفقات رأس المال(Raghutla et al.,2018,113-124).

فالانفتاح يعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال الوصول إلى السلع والخدمات، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسين الأداء الإجمالي لعناصر الانتاج من خلال نشر التكنولوجيا ونشر

المعرفة. فالدور الأساسي الذي تؤديه التجارة الدولية بوصفها محرك النمو في البلاد. يكون من خلال الأداء الفعال في تحفيز عملية التنمية المالية والإقتصادية, عبر الدور الذي تؤديه الواردات في عملية التحفيز تلك. فالواردات من المنتجات المنافسة تحفز الابتكار لدى المنتجين، كذلك الضغط التنافسي الذي تولده التكنلوجية الخارجية تدفع المنتجين المحليين على استخدام تقنيات حديثة من أجل مجاراته ومواكبته-(Titus,2008,161 .173)

فعندما ينمو الاقتصاد نتيجة الانفتاح المالي والتجاري, فإن ذلك سيفضي إلى اتساع المصارف والخدمات المالية التي تقدمها تلك المصارف تلبيةً لارتفاع الطلب على تلك الأدوات والخدمات المتنوعة. ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى النمو والتطور للقطاع المصرفي, وذلك من خلال زيادة الفرص للحصول على السيولة لتمويل الاستثمار ولتقليل المخاطر(King and Levine,1993, 513-542).

من زاوية أخرى يتجلى أثر سياسات الانفتاح من خلال قناة البنى التحتية التي ينعكس أثرها في تنمية القطاع المصرفي, من خلال زيادة قدرة المصارف على القيام بالأنشطة والعمليات المالية المتنوعة وإدارة الصفقات المالية مهماً بلغ حجمها ,وهذا ما توفره البنى التحتية , إذ ينعكس أثر ذلك بشكل مباشر على التنمية المالية (Chinn & Ito ,2006, (Stiglitz 2000, 1075-1086) (Claessen et al.,2001, 891-911) .163-192)

ثانيا: الإطار العملي

لغرض اختبار فرضيات البحث الرئيسة، والوصول إلى أهدافه الأساسية، وبالاستناد إلى الأطر النظرية والتجريبية التي اختبرت وحللت أثر المتغيرات التفسيرية في تنمية القطاع المصرفي (المتغير المفسَر) لعينة البلدان العربية (الاردن, مصر, المغرب, السعودية, قطر, عمان، الامارت العربية المتحدة), تم صياغة مجموعة من النماذج القياسية, والتي تضم أربعة نماذج فرعية اهتمت بقياس أثر مصفوفة المتغيرات التفسيرية (الصادرات+ والواردات, والاستثمار الأجنبي المباشر, والإدخار, وسعر الصرف, والتضخم) في تنمية القطاع المصرفي ، وتوظيف ما يعرف بالبيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) وللمدة (2004–2019) ليصبح إجمالي عدد المشاهدات (١١٢) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

١. مصادر البيانات

استندت الدراسة في الحصول على بياناتها إلى المصادر الرصينة التي تمثلت بقاعدة بيانات التنمية المالية العالمية (Global Financial Development Database) التي يصدرها البنك الدولي (World Bank) للوصول إلى بيانات مؤشرات التنمية المالية. في حين تم اعتماد قاعدة البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) وقاعدة بيانات صندوق النقد العربي, والبيانات المنشورة على موقع (countryeconomy.com), فضلاً عن موقع البوابة العربية للتنمية (data.arabdevelopmentportal.com) من أجل الوصول إلى بيانات المتغيرات التفسيرية.

٢.متغيرات الأنموذج

أ- المتغيرات التابعة (المُفسَرَة).

وفقاً لما تناولتة البحوث والدراسات التجريبية والمستندة إلى ما جاءت به دراسات وأبحاث المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) كدراسة Leyla (2015) والتي ميزت مؤشرات تنمية القطاع المصرفي, ضمن أربعة مؤشرات خاصة بها، ويعبر كل منها عن أحد أبعاد تنمية القطاع المصرفي المتمثلة بـ(العمق، والوصول، والكفاءة، والاستقرار), والتي تعد الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل تلك الدراسات, وفي ذلك تم استخدام المتغيرات المعتمدة وكما يأتي:

١. المعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (M2): يعبر عن حجم المعروض النقدي المتاح والمستخدم من قبل الوحدات الإقتصادية لإجراء المعاملات وسداد المدفوعات والاحتفاظ بالمدخرات, بعدّهِ أحد المؤشرات المالية المعبرة عن عمق القطاع المصرفي، حيث تعكس النسب المرتفعة منه قياساً بالناتج المحلي الإجمالي، رغبة الوحدات الإقتصادية وميلها إلى التعامل مع المؤسسات المالية عبر المزيد من التوجه إلى استخدام الأدوات المالية, بما يصب في تعزيز نشاط المصارف، ويدعم قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها إلى الوحدات الإقتصادية, الأمر الذي يدفع بإتجاه دعم وتطور القطاع المصرفي.(Khan & Senhadji,2003,89-110)

٢. عدد فروع البنوك لكل 100,000 شخص(CB): يعد مؤشر عدد فروع البنك من المؤشرات المهمة المستخدمة لقياس الوصول إلى الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف إلى زبائنه من أفراد أو وحدات اقتصادية، فارتفاع قيمة هذا المؤشر يدلل على وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر قدر ممكن من الوحدات الإقتصادية المختلفة بما يؤشر مدى انتشار وتنوع الخدمات المالية وسهولة وصولها إلى مختلف الوحدات الإقتصادية، والذي يُفسَر على أنه ارتفاع في مستويات التنمية المالية (Bhandari & Vikram .,2019,17-30)

٣. هامش سعر الفائدة (IRM): يشخص هذا المؤشر مستوى كفاءة القطاع المصرفي,حيث يمثل سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على القروض المقدمة للزبائن مخصوماً منه سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك التجارية أو البنوك المماثلة على الودائع تحت الطلب، أو الودائع لأجل، والودائع الإدخارية. فكلما زاد الهامش دل ذلك على زيادة توظيف الأموال لدى المصرف، ومن ثم ارتفاع مستوى الكفاءة المصرفية التي تؤشر ارتفاع مستوى تنمية القطاع المالي.(Yakubu et al,. 2018,378-399)

٤. نسبة الاحتياطيات السائلة للبنك إلى موجوداته (LA): تشكل نسبة حيازات وايداعات (الحكومة، والمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، والمؤسسات الأخرى) بالعملة المحلية لدى السلطات النقدية كنسبة مئوية من موجداتها، أحد المؤشرات المالية المعبرة عن الاستقرار المصرفي، فارتفاع هذه النسبة يعبر عن ارتفاع مستوى الاسقرار في الجهاز المصرفي عبر السيطرة على مخاطر السيولة والسوق والائتمان, بما ينعكس في زيادة تثقة المودعين في التعامل مع الجهاز المصرفي، وبما يصب ايجاباً في تنمية القطاع المالي (Kashyap et al,2002, 33-73)

ب- **المتغيرات المستقلة**

ت- وتبعا لما قدمتة منهجية العمل القياسي التي قسمت إلى اربعة نماذج قياسية تناولت النماذج الأربعة أثر المتغيرات الرئيسة في تنمية القطاع المصرفي. حيث تم تصنيف المتغيرات المستقلة وتأثيراتها في مؤشرات التنمية المالية المتوقعة بحسب الجدول (1) إلى:

الجدول (1) المتغيرات التفسيرية المؤثرة في تنمية القطاع المصرفي

ت	المتغيرات	المؤشر	الرمز	الدراسات	التأثير المتوقع
	الانفتاح التجاري	الصادرات زائد الواردات كنسبة من GDP	TRA	Mohammed et al (2020)	+
	سعر الصرف	متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة للدولار	EXR	Jawaid et al (2012)	–
	التضخم	النسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلك	INF	Aluko, Olufemi A(2018)	–
	الإدخار	إجمالي الإدخار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	TDS	Rogg, Christian S(2000)	+
	النمو الاقتصادي	معدل التغير في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	GRO	Caporale(2015)	+
	الانفتاح المالي	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى GDP	FDI	Yun Luo et al 2016	+

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على الجانب النظري

بناءً على ماتم عرضه يمكن صياغة نماذج التقدير على شكل أربعة دوال رياضية, يستند إليها في بناء أربع معادلات قياسية، تختلف في متغيراتها المعتمدة وتتماثل في متغيراها التفسيرية (الانفتاح التجاري, الانفتاح المالي, وسعر الصرف, والتضخم, والإدخار, والنمو الاقتصادي) وكما يأتي:

نماذج تنمية القطاع المصرفي

$$M2 = F\{TRA, EXR, INF, TDS, GRO, FDI\} \quad (1)$$
$$CB = F\{TRA, EXR, INF, TDS, GRO, FDI\} \quad (2)$$
$$IR = F\{TRA, EXR, INF, TDS, GRO, FDI\} \quad (3)$$
$$RB = F\{TRA, EXR, INF, TDS, GRO, FDI\} \quad (4)$$
$$M2 = \beta_0 + \beta_1 TRA + \beta_2 EXR + \beta_3 INF + \beta_4 TDS + \beta_5 GRO + \beta_6 FDI + \varepsilon_i \quad (5)$$
$$CB = \beta_0 + \beta_1 TRA + \beta_2 EXR + \beta_3 INF + \beta_4 TDS + \beta_5 GRO + \beta_6 FDI + \varepsilon_i \quad (6)$$
$$IR = \beta_0 + \beta_1 TRA + \beta_2 EXR + \beta_3 INF + \beta_4 TDS + \beta_5 GRO + \beta_6 FDI + \varepsilon_i \quad (7)$$
$$RB = \beta_0 + \beta_1 TRA + \beta_2 EXR + \beta_3 INF + \beta_4 TDS + \beta_5 GRO + \beta_6 FDI + \varepsilon_i \quad (8)$$

إذ تعكس المعادلة الأولى أثر المتغيرات التفسيرية (الانفتاح التجاري والمالي, وسعر الصرف, والتضخم, والإدخار, والنمو الاقتصادي) في مؤشر تنمية القطاع المصرفي متمثلاً بالعمق المصرفي والمعبر عنه بمؤشر عرض النقد (M2)، في حين تعكس المعادلة الثانية أثر تلك المتغيرات في مؤشر تنمية القطاع المصرفي

المعبر عنه بالوصول والذي يمثلها مؤشر عدد فروع البنوك لكل 100,000 شخص(CB), في حين تعكس المعادلة الثالثة أثر المتغيرات المذكورة في مؤشر تنمية القطاع المصرفي المعبر عنه بالكفاءة والتي يمثلها مؤشر هامش سعر الفائدة (IRM), أما المعادلة الرابعة فتعكس أثر المتغيرات التفسيرية ذاتها في مؤشر تنمية القطاع المصرفي المعبر عنه بالاستقرار المصرفي متمثلاً بمؤشر نسبة الاحتياطيات السائلة للبنك إلى أصوله (R).

ثالثاً: منهجية تقدير الأنموذج

من أجل الوصول إلى نتائج تتمتع بدرجة عالية من الدقة والموثوقية, يمكن الاستناد إليها في الحصول على تفسير منطقي وسليم, لمجموعة العوامل المؤثرة والمتمثلة بـ(الانفتاح التجاري والمالي, وسعر الصرف, والتضخم, والإدخار, والنمو الاقتصادي) في تنمية القطاع المصرفي لدول العينة الست (الامارات العربية المتحدة, مصر, الاردن المغرب, عمان, قطر, السعودية), يمكن الاعتماد عليها في بناء قرارت اقتصادية سليمة, ارتكزت الدراسة على مجموعة من الخطوات هي:

١. البيانات المزدوجة (Panel Data)

لقد اكتسبت البيانات المزدوجة اهتماماً بالغاً في الآونة الأخيرة، وبشكل خاص في الدراسات الاقتصادية والمالية، لما تتفوق به من ميزة رصد التغير الزمني والمقطعي على حد سواء لبيانات عينة الدراسة، وهو ما جعلها تحظى بقبول واسع (Gujarati& Dawn,2003,636) . فقد انتشر استخدامها وبشكل واسع في الدراسات التجريبية الحديثة, التي عادة ما تعاملت معها، وذلك بالاعتماد على المناهج المتقدمة لانحدار البيانات الطولية وعلى ثلاث صيغ رئيسة (Belotti et al,2017, 139-180):

أ. أنموذج الانحدار التجميعي(Pooled Regression Model)

يعد أنموذج الانحدار التجميعي(PRM) من أبسط نماذج البيانات المزدوجة في عملية التحليل، حيث يهمل تأثير البعد الزمني وتأثير اختلاف الخصائص الفردية في الأنموذج من خلال افتراض الثبات لجميع معلمات الأنموذج B_iو B_0 عبر الزمن, مما يعني عدم أخذه بالحسبان طبيعة البيانات المزدوجة، ومن ثم معالجتها كسلاسل زمنية (معظي وبلحويصل,٢٠١٩, ٢٥٩-٣٠٥) عن طريق فرز المتغيرات المعتمدة, والمستقلة, بصورة متسلسلة للبيانات المقطعية, ليتكون سلسلة زمنية بمشاهدات تقدر(N*T), كما يقوم الأنموذج على افتراض أن قيمة الخطأ العشوائي تساوي صفراً, مع ثبات تباينه، وفي ضوء هذه الافتراضات يمكن الحصول على تقديرات تتسم بالانسجام من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى (Gil-García & Puron-Cid,2014, 203-216)

ويتخذ أنموذج الانحدار التجميعي الصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1,2, \dots \dots, N \quad t = 1,2, \dots, T \quad (9)$$

ب. أنموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) (FEM)

يهدف استخدام أنموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) (FEM) إلى معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (دول، شركات، أفراد) على حدة، على افتراض وجود اختلافات وعدم تجانس سواء في البيانات المقطعية أو السلاسل الزمنية, إذ يتم التعامل مع كل مجموعة على نحو مستقل بحسب المقطع أو حسب الفترة الزمنية ولغرض تقدير المعلمات ولتجنب حالة التعددية في الأنموذج عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر (N-1) ، ومن ثم يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية للتقدير والتي تفترض ثبات تباين الأخطاء العشوائية، وذلك لتوزيعها بشكل طبيعي حول الوسط بمتوسط قدره صفر (Al-Iraqi, 2018, 71-104) (Willam,2005, 7-32) (Zway & Slatni,2015,73-91)

. وتتمثل الصيغة الرياضية للأنموذج بالآتي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \; i = 1,2, \ldots\ldots, N \; t = 1,2, \ldots\ldots\ldots, T \; (10)$$
$$= \alpha_0 + u_i \; \alpha_i$$

ج. أنموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model) (REM)

يفترض أنموذج الأثر العشوائي (REF) أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بمتوسط صفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ، مما يعني احتواء الأنموذج على مركبين للخطأ،(Gujarati, 2004. 647-649) وفي ذلك تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات الأنموذج كونها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة، مما يؤثر في اختبار المعلمات كون التباين المشترك لايساوي الصفر (Generalized Least Squares)و (El-Gamal,2012, 266-285) (Greene,2012)

وبذلك يتخذ أنموذج الأثر العشوائي(REM) الصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \epsilon_{it} \; i = 1,2, \ldots\ldots, N \; t = 1,2, \ldots\ldots, T \; (11)$$
$$\epsilon_{it} = u_i + \varepsilon_{it}$$

بافتراض أن حد الخطأ المركب ϵ_{it} يمتلك نفس خصائص الاخطاء العشوائية الأخرى من حيث أن قيمته المتوقعة مساوية للصفر $(\epsilon_{it} = 0)$ وبتباين ثابت $(Var(\epsilon_{it}) = \sigma^2)$

اختيار الأنموذج الملاءم

لتحديد الأنموذج الأكثر ملاءمة ضمن النماذج السابقة يكون عبر اجراء اختبارات احصائية تتم على خطوتين، حيث يمثل اختبار Fisher (Chow-Test)الخطوة الأولى التي يتم اجراؤها للمفاضلة والمقارنة بين أنموذج الانحدار التجميعي, وأنموذج الأثر الثابت فإذا عكست النتائج أفضلية الأنموذج التجميعي نتوقف في هذه الحالة ونعده الأنموذج الأكثر ملاءمة، ومن ثم يقدر الأنموذج بطريقة المُربعات الصُغرى الاعتيادية, أما إذا عكست النتائج أفضلية أنموذج الأثر الثابت يتم فيما بعد المفاضلة بينه وبين أنموذج الأثر العشوائي، ومن ثم اللجوء إلى الخطوة الثانية في التحليل بالاعتماد على اختبار Hausman للمفاضلة بين أنموذجي الأثر الثابت

والأثر العشوائي والآتي يعرض الاختبارين (Guo & Ying ,2017,1323-1340) (O'Brien,& Eleonora,2003,2-32) (El-Gamal,2012, 266-285).

لغرض الحصول على قيم منطقية تمكن من تفسير الأثر الذي تمارسة المتغيرات التوضيحية المتمثلة بالانفتاح التجاري , والانفتاح المالي, والتضخم, والنمو الاقتصادي, والإدخار, وسعر الصرف, في تنمية القطاع المالي بشقية المصرفي والأسواق المالية في دول العينة(الاردن, مصر, المغرب, السعودية, قطر, عمان، الامارت العربية المتحدة) للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٩), وتحقيق أهداف البحث, واختبار فرضياته والتوصل إلى نتائج لإثباتها أودحضها. وللتوصل إلى نتائج وتقديرات أثر المتغيرات. التوضيحية, في تنمية القطاع المصرفي, في البلدان العربية عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) تتميز بخلوها من القيم الزائفة والمضللة ومن خلال اختبار الاستقرارية للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بصيغتها اللوغاريتمية, وكما توضحها الرسوم, البيانية, في الشكل, رقم (1), والتأكد من خلوها. من جذر الوحدة, تم اعتماد اختبار Levin-Lin-Chu. (2002) الذي أدرجت نتائجه في الجدول (2). عند مستوى، معنوية 0.05, والتي بينت القيم. المحسوبة.حيث يوضح الجدول(2) ما عكستة نتائج اختبار Levin-Lin-Chu. (2002) , لاستقرار البيانات المزدوجة (panel data) لمتغيرات الدراسة وبصيغتها اللوغاريتمية المتغيرات (TRA,INF, EXR, TDS, CBB, M2, IRM, RBL, SPV, SMT, SMC, MCE). من تحقيق استقراريتها وتأكيد معنويتها الاحصائية إلا عند الفرق الاول, إذ لم تتجاوز قيمة اختبار Prob. حد الـ 0.05 لتلك المتغيرات

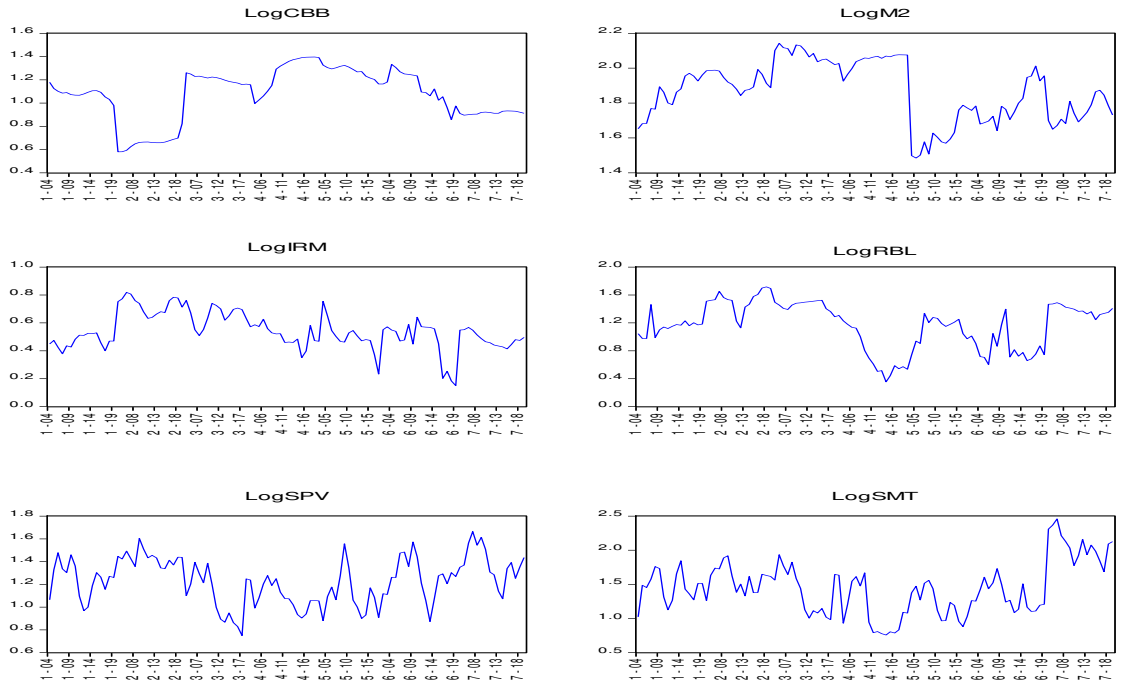

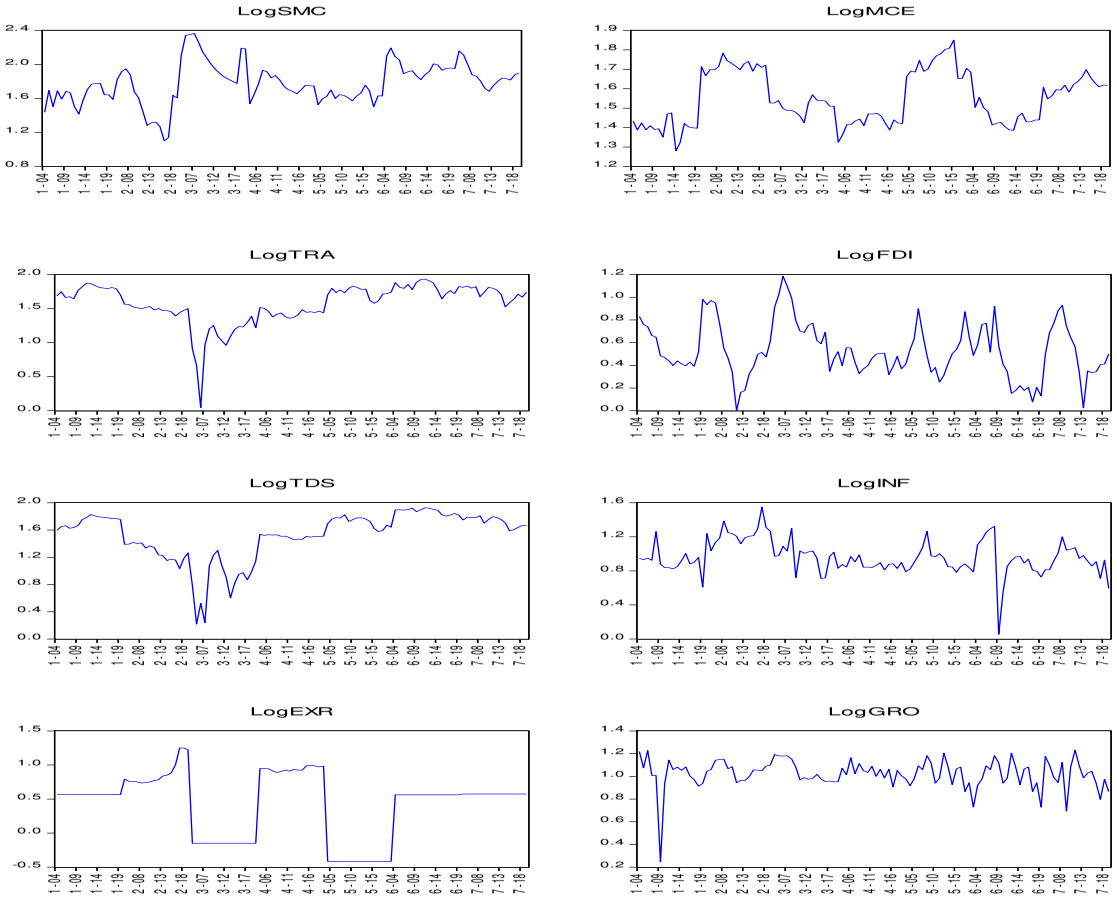

الشكل (1) الرسوم البيانية. لمتغيرات الدراسة بصيغتها اللوغاريتمية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

الجدول (2): نتائج اختبار Levin-Lin-Chu,2002. لاستقرارية بيانات. الـ Panel Data. لمتغيرات الدراسة بصيغتها. اللوغاريتمية.

Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
LOGEXR Prob.	-1.29463 0.0977	0.35396 0.6383	0.48829 0.6873	-4.62750 0.0000	-4.05660 0.0000	-4.98564 0.0000
LOGFDI Prob.	-1.57953 0.0571	-0.88921 0.1869	0.78452 0.7836	-8.93671 0.0000	-6.87935 0.0000	-6.70494 0.0000

Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
LOGGRO Prob.	-2.28811 0.0111	-2.00180 0.0227	-4.76177 0.0000			
LOGINF Prob.	-0.83225 0.2026	-2.99237 0.0014	-4.23670 0.0000	-14.0882 0.0000	-10.9166 0.0000	-9.79204 0.0000
TDS Prob.	-0.63832 0.2616	-1.48353 0.0690	-4.77584 0.0000	-10.8125 0.0000	-7.15424 0.0000	-6.37302 0.0000
LOGTRA Prob.	-0.46452 0.3211	-1.03515 0.1503	-0.71388 0.2377	-9.27043 0.0000	-6.39303 0.0000	-6.00263 0.0000
LOGIRM Prob.	-0.97629 0.1645	-2.74842 0.0030	-1.00377 0.1577	-8.90143 0.0000	-6.23642 0.0000	-6.84628 0.0000
LOGM2 Prob.	1.96415 0.9752	-2.93701 0.0017	-3.45651 0.0022	-9.24655 0.0000	-8.21838 0.0000	-5.93942 0.0000
LOGRBL Prob.	-1.07712 0.1407	-2.09392 0.0181	-0.60520 0.2725	-10.8123 0.0000	-8.53674 0.0000	-7.86353 0.0000
LOGCBB Prob.	-3.07121 0.0011	-0.83383 0.2022	2.24248 0.9875	-5.72882 0.0000	-3.58874 0.0002	-3.45927 0.0003
LOGSMC Prob.	-0.64302 0.2601	-3.87638 0.0001	-11.4747 0.5559	-9.23546 0.0000	-6.30373 0.0000	-6.98582 0.0000
LOGSMT Prob.	-1.91377 0.0278	-2.18516 0.0144	-2.27216 0.0115	-10.8404 0.0000	-9.01009 0.0000	-9.17886 0.0000
LOGSPV Prob.	-0.46998 0.3192	-1.98937 0.0233	-1.33283 0.0913	-9.66712 0.0000	-7.92063 0.0000	-6.99466 0.0000
LOGMCE Prob.	0.02013 0.5080	-3.71861 0.0001	-3.22477 0.0006	-11.4117 0.0000	-9.91721 0.0000	-9.20056 0.0000

- الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج
- Eviews 10

وللوصول إلى الأنموذج الأكثر قبولاً من بين نماذج البيانات المزدوجة(Panel Data) التي تم تناولها فيما سبق, يجرى اختبارين احصائيين وذلك عبر مرحلتين: في المرحلة الأولى يتم استخدم اختبار-Chow) Test) Fisher وذلك للمفاضلة ما بين أنموذج الانحدار التجميعي وبين أنموذج الأثر الثابت في التقدير. فإذا كانت نتائج أنموذج الانحدار التجميعي أفضل (PRM) نتوقف عند هذا الحد ونعده أكثر ملاءمة, ثم يقدر

الأنموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، أما إذا كانت نتائج اختبار الأنموذج الأثر الثابت أفضل (FEM)، نلجأ إلى المرحلة الثانية والتي من خلالها نقوم بالمقارنة ما بين أنموذجي الأثر الثابت (FEM) وأنموذج الأثر العشوائي العشوائية(REM) , حيث نجري تطبيق اختبار Hausman. وفيما يأتي عرض الجدول (3) الذي وثق نتائج الأختبار (Clark and Drew 2015399-408) .

الجدول (3) اختبار Chow-Test للنماذج الأربعة

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixed effects			
اختبار Chow-Test لأنموذج العمق			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	23.949880	(6,102)	0.0000
Cross-section Chi-square	98.463186	6	0.0000
اختبار Chow-Test لأنموذج الوصول			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	70.910197	(6,101)	0.0000
Cross-section Chi-square	184.918393	6	0.0000
اختبار Chow-Test لأنموذج الكفاءة			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	17.727757	(6,102)	0.0000
Cross-section Chi-square	80.004505	6	0.0000
اختبار Chow-Test لأنموذج الأستقرار			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	24.845875	(6,101)	0.0000
Cross-section Chi-square	101.543831	6	0.0000

- الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

وبالانتقال إلى الخطوة الثانية من اختيار الأنموذج الأمثل للتحليل والمتضمنة المفاضلة بين نتائج تقدير أأنموذج التأثير العشوائي (REM) بنتائج تقدير أنموذج الأثر الثابت, (FEM)، تم الاستناد إلى اختبار (Hausman) الذي وثقت نتائجه المدرجة في الجدول (4), لتؤكد معنويته الاحصائية عبر عدم تجاوز قيمة prob. حاجز الـ 0.05 وهو ما رجح قبول فرضية العدم, وما تعكسه من اتساق النتائج المقدرة وفقاً لمنهجية الأثر الثابت (FEM) في التحليل وللنماذج الأربعة.

الجدول (4) اختبار Hausman للنماذج الأربعة

Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: Untitled Test cross-section random effects			
لأنموذج العمقHausmanاختبار			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	9.183645	3	0.0269
لأنموذج الوصولHausmanاختبار			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	11.374162	4	0.0227
لأنموذج الكفاءةHausmanاختبار			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	36.180917	3	0.0000
لأنموذج الأستقرارHausmanاختبار			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	17.734253	4	0.0014

بناء على ما تقدم من معطيات، وباعتماد منهجية الاثر العشوائي (FEM) في تقدير أثر الانفتاح المالي(FDI) والانفتاح التجاري (TRA) المتغيرات الضابطة التضخم (INF) والأدخار(TDS) وسعر الصرف(EXR) والنمو الاقتصادي (GDP) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي المعبر عنها في الأنموذج الاول بالمعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (M2),وفي الأنموذج الثاني بعدد فروع البنوك لكل 100,000 شخص(CB), وفي الأنموذج الثالث بهامش سعر الفائدة (IRM), وفي الأنموذج الرابع بنسبة الاحتياطيات السائلة للبنك إلى موجوداته (LA) والمدرجة نتائجه في الجدول (5).

الجدول(5): اثر الانفتاح المالي التجاري والمتغيرات الضابطة في مؤشر تنمية القطاع المصرفي

Method: Panel least squares (Cross-section fixed effects) Sample: 2004 2019 Periods included: 16 Cross-sections included:7 Total panel (balanced) observations: 112				
أثر سياسات الانفتاح المالي التجاري والمتغيرات الضابطة في مؤشر تنمية القطاع المصرفي لأنموذج العمق				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRA	-0.338450	0.069420	-4.875374	0.0000
FDI	-0.079294	0.041225	-1.923453	0.0500
TDS	0.144922	0.056827	4.306808	0.0122
INF	-0.208510	0.047451	-4.394243	0.0000
EXR	-0.154296	0.019581	-7.879871	0.0000
C	2.798666	0.079511	35.19834	0.0000
Cross- section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.718169	F-statistic		54.02236
Adjusted R-squared	0.704875	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.413889			
اثرسياسات الانفتاح المالي التجاري والمتغيرات الضابطة في مؤشر تنمية القطاع المصرفي لأنموذج الوصول				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRA	-0.008931	0.002225	-4.014396	0.0001
FDI	0.014341	0.005777	2.482664	0.0146
INF	-0.018727	0.003577	-5.235347	0.0000
TDS	0.008581	0.001992	4.306808	0.0000
C	0.860836	0.065507	13.14123	0.0000
Cross- section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.344305	F-statistic		14.04639
Adjusted R-squared	0.319793	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.360072			
اثر سياسات الانفتاح المالي التجاري والمتغيرات الضابطة في مؤشر تنمية القطاع المصرفي				

لأنموذج الكفاءة				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRA	0.003353	0.001344	4.566037	0.0001
FDI	0.007071	0.003478	2.033403	0.0146
TDS	-0.005462	0.001196	-4.566037	0.0000
C	0.675509	0.037720	17.90865	0.0000
Cross- section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.316353	F-statistic		16.65873
Adjusted R-squared	0.297362	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.622046			
اثر سياسات الانفتاح المالي التجاري والمتغيرات الضابطة في مؤشر تنمية القطاع المصرفي لأنموذج الاستقرار				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRA	23.40118	6.736818	3.473626	0.0007
FDI	8.264416	3.874673	2.132932	0.0352
INF	15.47176	4.483980	3.450452	0.0008
TDS	-29.51092	5.492869	-5.372589	0.0000
C	7.576581	7.728348	0.980362	0.0000
Cross- section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.422169	F-statistic		19.54384
Adjusted R-squared	0.400568	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.778803			

* الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

* معنوية عند مستوى 100%

- أكدت النماذج الأربعة على وجود تأثير معنوي متباين لمتغيري الانفتاح المالي (FDI) والانفتاح التجاري (TRA) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي الأربعة (M2), (CB),(IR),(RB) للمتغير الأول بنسب بلغت (-0.079), (0.014), (0.007), (8.264)على التوالي, وللمتغير الثاني بنسب بلغت (-0.338),(-0.008),(0.003),(23.401) على التوالي, وهو ما جاء متوافقا مع الاطر النظرية والدراسات التجريبية التي أكدت على قدرة الانفتاح التجاري والمالي على تعزيز تنمية القطاع المالي.
- جاء الأثر السلبي لمتغير الانفتاح المالي في مؤشر العمق(M2) والأثر السلبي لمتغير الانفتاح التجاري في كل من مؤشر العمق(M2)ومؤشر الوصول(CB) مناقضاً للمنطق الاقتصادي, وكما أشارت دراسة(Kim et al.(2010 فقد يعود ذلك إلى أن تأثير سياسة الانفتاح يكون إيجابياً في المدى الطويل لكن تأثيره عكس ذلك في المدى القصير. فضلاً عن ذلك قد يختلف هذا التأثير باختلاف مستويات التنمية الإقتصادية بين البلدان, في حين يتعايش الأجل الطويل للتأثير الإيجابي للانفتاح التجاري مع الأثر

السلبي ذي الأجل القصير في البلدان منخفضة الدخل نسبياً, وكذلك يتعايش التأثير طويل الأجل مع الأثر السلبي على المدى القصير في البلدان التي تشهد مستويات مرتفعة من التضخم.

- توافق تأثير المتغيرات الضابطة سعر الصرف(EXR) التضخم (INF) والادخار (TDS) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي مع المنطق الاقتصادي والدراسات التجريبية التي أطرت لهذه العلاقات, إذ أثبت الأول والثاني تأثيره السلبي في مؤشر العمق (M2) بينما اثبت المتغير الثاني تأثيره السلبي في مؤشرالوصول(CB) بنسب بلغت على التوالي(0.154)(0.208),(0.018) وأكد الثالث تأثيره الايجابي في مؤشرات العمق (M2) والوصول(CB) وبنسب بلغت على التوالي(0.144),(0.008) .
- عدم توافق تأثير متغير الادخار (TDS) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي مع المنطق الاقتصادي والدراسات التجريبية التي اطرت لهذه العلاقات, حيث أثبت تأثيره السلبي في مؤشر الكفاءة (IR) ومؤشر الاسقرار (RB) وبنسب بلغت على التوالي(0.005)(29.510) وقد يرجع السبب في ذلك إلى ميول ورغبة الأفراد باكتناز الأموال على شكل مدخرات نقدية وعينية ولاسيما في الدول النامية أو لزيادة الميل الحدي للاستهلاك الذي يترتب عليه زيادة في الطلب على السلع والخدمات، كما أن المعتقدات الدينية والتقاليد والأعراف التي تسود مجتمعات البلدان النامية لها دور كبير بالذات في دول العينة فيما يخص التعامل مع الفائدة، من هنا نجد إحجام الكثير عن إدخار أموالهم لدى المصارف. أو لضعف الثقة في المؤسسات المالية المودع لديها، ويعد ذلك من أهم الأسباب التي تحد من الاقبال على التعامل مع المؤسسات المالية Farhi (2005) Baumann et al &Iván (2016)

عدم توافق تأثير متغير التضخم (INF) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي مع المنطق الاقتصادي والدراسات التجريبية التي أطرت لهذه العلاقات, حيث اثبت تأثيره الإيجابي في مؤشر الاسقرار(RB) وبنسبة بلغت(15.471) وربما يعزى ذلك إلى عدم مواكبة الأطر المؤسساتية في هذه الدول لركب التطور والتغيير الحاصل في بقية دول العالم. علاوة على بطء التغيرات في تكيف الأطر المؤسساتية، كونها لا تتغير إلا في الأجل الطويل Abdul & Kamal(2015).

- استطاع كل من متغير الانفتاح المالي(FDI) والانفتاح التجاري (TRA) والمتغيرات الضابطة الأخرى له الادخار(TDS) وتضخم (INF) وسعر الصرف(EXR) تفسير ما مقداره ,34,4305% ,31,6353% 71,8169% , 42,2169%من التغيرات في الحاصلة في مؤشرات التنمية المالية (M2) ,(CB), (IR),(RBL) على التوالي متخلية للمتغيرات التوضيحية الاخرى غير الداخلة في النماذج الأربعة .
- فشل متغير النمو الاقتصادي(GRO) وسعر الصرف (EXR)في اثبات تأثيرهما المعنوي على جميع النماذج عدا أنموذج العمق للقطاع المصرفي الذي أثبت فيه سعر الصرف (EXR) تأثيره المعنوي للبلدان عينة الدراسة وللمدة من (2004–2019) وقد يعود السبب في ذلك إلى افتقار تلك البلدان النامية إلى الآليات التي تمكنها من تطبيق النظرية الإقتصادية السائدة، والذي تعكسة بيئتها السياسية والإقتصادية والاجتماعية والدينية بالمقارنة مع بلدان العالم الأخرى(2015) Khalfaoui .

ثالثاً: الاستنتاجات والمقترحات

اهتمت الدراسة بأثر سياسات الانفتاح المالي والتجاري في تنمية القطاع المصرفي, ومن خلال الجانب التجريبي الذي طبق على (الاردن, ومصر, والمغرب, والسعودية, وعمان, وقطر, والامارات العربية المتحدة), والنتائج التي تم التوصل إليها يمكن صياغة عدد من الاستنتاجات التي بنيت على ضوئها بعض المقترحات.

الاستنتاجات

١. خضع القطاع المصرفي إلى سياسات الانفتاح المالي والتجاري، فضلاً عن العديد من المتغيرات الإقتصادية التي أسهمت في تحديد مستوى تنميته وتطوره في دول العينة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)
٢. أظهر تمتع البيئة الإقتصادية بمستويات عالية من الانفتاح المالي والتجاري آثاراً متباينة على مستويات تنمية القطاع المصرفي ، بسبب ضعف القدرات التنظيمية للمؤسسات المنظمة للسياسات والتشريعات والقوانين الداعمة للانفتاح المالي والتجاري، وبما يقود إلى تشتت القرارات الصادرة عنها وعدم تناغمها علاوة على التراخي والتهاون في تطبيق بعضها الآخر. كذلك الآثار الناجمة عن مستوى تأهل البيئة الإقتصادية لتطبيقه وأسلوب تحقيقه، بما يؤدي إلى فقدان كفاءته في دفع بعض مؤشرات تنمية القطاع المصرفي نحو تحقيق مستويات نموها وتطورها المنشود.
٣. تباين تأثير التضخم في مؤشر تنمية القطاع المصرفي, ويرجع ذلك إلى الآثار الناجمة عن انتهاج البنك المركزي لسياسات نقدية تتباين من حيث أولوياتها وأهدافها الرئيسية من حيث الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وضبط عجز الموازنة وتخفيضه، وتحفيز النشاط الاقتصادي.
٤. كما كان لمؤشر الإدخار تأثير متباين بين الايجابي والسلبي على مؤشرات تنمية القطاع المصرفي,بسبب اختلاف الآثار الناجمة عن السياسات الإقتصادية المتبعة والمحفزة للإدخار من حيث أولوياتها.
٥. مارس مؤشر سعر الصرف آثاراً سلبية على مؤشر العمق في تنمية القطاع المصرفي، والذي قد يعزى إلى فقدان الثقة بالعملة المحلية.
٦. عدم معنوية دخول متغير النمو الاقتصادي (GRO) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي ولجميع النماذج لدول العينة, حيث لم يكن لها أهمية كعوامل مؤثرة في تنميته.

المقترحات

وفقاً للاستنتاجات السابقة يمكن صياغة عدداً من المقترحات التي كان أهمها ما يأتي:

١. بينت التحليلات أثر سياسات الانفتاح التجاري والانفتاح المالي في تنمية القطاع القطاع المصرفي في بلدان العينة, وهذا ما يدعو متخذي القرار في تلك الدول الاعتماد على البحوث العلمية والدراسات المستفيضة في اجراء الإصلاحات التي تمكن من تشخيص أثر سياسات الانفتاح المالي والتجاري في تنميته وتطور ذلك القطاع.
٢. ضرورة تبني بلدان العينة استراتيجيات فعالة وكفوءة تمكن من تطبيق سياسات الانفتاح المالي والتجاري من خلال التشريعات والقوانين التي من شأنها رفع كفاءة تطبيق تلك السياسات وتجنب القصور الذي ينتج

في حال عدم تبني تلك الاستراتيجيات, فضلاً عن دعم الجوانب الإيجابية التي تنعكس على تنمية القطاع المصرفي.

٣. العمل على تبني السياسات الفعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير البيئة المناسبة له وتنظيم آليات تحويل الأموال وسن القوانين التي تحمي الشركات الوافدة من التأميم والمصادرة وتعزيز آثاره الإيجابية التي تنعكس على تنمية القطاع المصرفي وفي المقابل حماية الاقتصاد الوطني من الآثار السلبية التي من الممكن تعكسها الاستثمارات الوافدة إلى البلاد.

٤. تشجيع الإدخار من خلال المحفزات التي تقدمها المصارف والتي تسن من قبل السلطة النقدية في البلاد متمثلة بالبنك المركزي من أجل جذب الإدخار وجعله أداة فعّالة في تنمية القطاع المصرفي, والعمل على استحداث وسائل وآليات تلبي رغبات المدخرين، فضلاً عن العمل على نشر الوعي الإدخاري بين الأفراد من خلال حملات التوعية التي يتبناها الجهاز المصرفي.

٥. السيطرة على التضخم وتقليصه ضمن نطاق متدنٍ من خلال تبني السلطات النقدية والمالية السياسات الداعمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بما ينعكس في خلق بيئة داعمة لتنمية وتطوير القطاع المصرفي.

٦. اتباع سياسات التحسين التدريجي لأسعار الصرف، بما يمكن من مواجهة التقلبات الإقتصادية التي تنجم عن التعامل مع الدول الأخرى في مجال التجارة الخارجية للحد من تقلبات أسعار صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية.

٧. ينبغي على الجهات المختصة تهيئة الآليات المناسبة والداعمة لإحداث الأثر الايجابي للنمو الاقتصادي في تنمية القطاع المصرفي من خلال تبني برامج الإصلاح طويلة الامد على الصعيد الاقتصادي والمالي والتي تهدف إلى الاستفادة من ارتفاع الدخل الناجم عن الصادرات النفطية وغير النفطية في بلدان العينة عبر التوسع في عملية الوساطة المالية وحشد الخبرات الفنية لذلك، ورفع القدرات التنافسية وتشجيع الانتاج، وتنظيم التشريعات والقوانين الداعمة والمحفزة لتعامل الأفراد مع القطاع المالي ونشر الوعي والتثقيف المالي.

References

Abdul Qader Dabboush and Kamal Hammana,2015, Determinants of the Development of the Financial Sector: The Case of the Southern Mediterranean Arab Countries for the Period (1996-2011), An-Najah University *Journal for Research-B: Human Sciences*, 29(9): 1597-1630.

Agénor, Pierre-Richard ,2003, Benefits and costs of international financial integration: Theory and facts. *World Economy*, *26*(8): 1089-1118.

Al-Iraqi, Bashar, 2018, the determinants of monetary returns in the Arab countries, Journal of Development and Economic Policies, (20)1, 71-104.

Ang, J.B., 2008. Survey of recent developments in the literature of finance and growth, *Journal of Economic. Surveys*, (3): 536-576.

Antonio C. David, Montfort Mlachila, and Ashwin Moheeput,2014, Does Openness Matter for Financial Development in Africa?, *IMF Working* Paper, no.94

Arif, Imtiaz & Rawar, Amna S., 2019, Trade & Financial Openness and their Impact on Financial Development: Evidence from South Asian Economies, South Asian ,*Journal of Business Studies*, 8(1):26-39.

Badar Nadeem Ashraf,2018,Do trade and financial openness matter for financial development? Bank-level evidence from emerging market economies, *Research in International Business and Finance* ,44: 434-458.

Baltagi, B.H., Demetriades, P. & Law, S.H. ,2009, Financial development and openness: evidence from panel data, *Journal of Development Economics*, 89 (2), 285-296.

Baumann, Chris, Suzan Burton, and Greg Elliott,2005, "Determinants of customer loyalty and share of wallet in retail banking." *Journal of Financial Services Marketing*, 9(3): 231-248.

Beck Thorsten, Ash Demirguc.-Kunt, and Ross Levine, 2000, A New Database on the Structure and Development of the Financial Sector,*The World Bank Economic Review*, 14(3): 597–605.

Belotti, Federico, Gordon Hughes, and Andrea Piano Mortari ,2017, Spatial panel-data models using Stata. *The Stata Journal*, *17*(1), 139-180.

Belotti, Federico, Gordon Hughes, and Andrea Piano Mortari ,2017, Spatial panel-data models using Stata. *The Stata Journal*, *17*(1), 139-180.

Bhandari, Vibha, and Vikram Mansing Mohite,2019, Measuring Finance Access: An Enabler for Sustainable Development in the Sultanate of Oman. *Diversification of Oman economy for sustainable development: strategic issues and imperatives, Publisher: College of Banking and Financial Studies, Sultanate of Oman*, 17-30.

Braun, M., Raddatz, C., 2008, The politics of financial development: evidence from trade liberalization. J. Finance ,*The Journal Of Finance* ,63(3): 1469–1508.

Braun, Matias, & Raddatz, Claudio E., 2005, Trade liberalization and the politics of financial development, Policy Research Working Papers No.3517,*World Bank*.

Chinn, M. D., & Ito, H.,2006,What matters for financial development? Capital controls, institutions, and interactions. *Journal of development economics*, 81(1): 163-192.

Claessen, Stijn, Demirguc-Kunt A. & Huizinga, Harry, 2001,How does foreign affect domestic banking markets?, *Journal of Banking and Finance*,25(5):891-911.

Clark, Tom S., and Drew A. Linzer,2015,Should I use fixed or random effects?. *Political science research and methods*, *3*(2), 399-408.

El-Gamal Zakaria Yahya,2012,Selecting Model in Fixed and Random Panel Data Models. *Iraqi Journal of Statistical Sciences*, *12*(21) :266-285.

Farhi, Emmanuel, and Iván Werning,2016, "Fiscal multipliers: Liquidity traps and currency unions." *Handbook of macroeconomics*. 2: 2417-2492.

Gil-García, J. Ramón, and Gabriel Puron-Cid,2014,Using panel data techniques for social science research: an illustrative case and some guidelines. *CIENCIA ergo-sum, Revista Científica Multidisciplinaria de Prospectiva*, *21*(3), 203-216.

Greene, W. ,2012, Econometric Analysis. 7th Edition, Prentice Hall, Upper Saddle River.

Gujarati, D. N. 2004. Basic Econometrics, 4th Edition. Mac Gaw-Hill, London.

GujaratiI, Damodar,2004,econometrcs: Principles, theory and practical applications. Saraiva Educação SA, . 647-649.

Guo, Beibei, and Ying Yuan ,2017, A comparative review of methods for comparing means using partially paired data. *Statistical methods in medical research*, *26*(3), 1323-1340.

Hauner, D., Prati, A., Bircan, C., 2013. The interest group theory of financial development: evidence from regulation. Journal Banking Finance 37, 895–906.

Ho, Sin-Yu & Bernard, Njindan Iyke, 2018, Short- and Long-term Impact of Trade Openness on Financial Development in Sub-Saharan Africa, *Munich Personal RePEc Archive*, Paper No.84272.

Imen Mohamed Sghaie & Zouheir Abida ,2019, Trade Openness, Financial Development And Economic Growth In North African Countries*, Review of Socio-Economic Perspectives* , 4 (1): 91-108.

Jaleel Ahmed & Umar Farooq,2020, Financial Development and Trade Credit: Moderating Role of Corruption*, City University Research Journal*, 10 (3):343-360.

Joshua Aizenman &Ilan Noy,2004. Endogenous Financial And Trade Openness, *Working Paper* No.10496.

Kashyap, Anil K., Raghuram Rajan, and Jeremy C. Stein,2002, Banks as liquidity providers: An explanation for the coexistence of lending and deposit-taking. *The Journal of finance*, *57*(1), 33-73.

Khalfaoui, Hamdi, 2015, The Determinants of Financial Development: Empirical Evidence from Developed and Developing Countries, Applied Economics and Finance, 2(4): 1-9.

Khan ,Mohsin S. & Senhadji ,Abdelhak S. ,2003, Financial Development and Economic Growth: A Review and New Evidence, *Journal of African Economies*, (12)2, 89-110.

Kim, Dong-Hyeon, Lin, Shu-Chin, Suen, Yu-Bo, 2010, Dynamic effects of trade openness on financial development, *Economic Modelling*, 27:254-261

King, R.G. and Levine, R., 1993a. Finance, entrepreneurship and growth. *Journal of Monetary Economics*, (3): 513-542.

Leyla Yusifzada, Aytan Mammadova,2015, Financial intermediation and economic growth, *William Davidson Institute Working Paper* NO 1091.

Murinde, V., 2012. Financial development and economic growth: global and African experience,*Journal of African Economics*,(21):10-56.

Ndalu, Charles, 2017, Determinants of Financial Development in Kenya, Degree of Doctor of Philosophy in Business Administration, *Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology*.

Newbery, David, & Stiglitz, Joseph, 1984, Pareto inferior trade, *Review of Economic Studies*, 51:1-12.

O'Brien, Raymond, and Eleonora Patacchini,2003, The Hausman Test for Correlated Effects in Panel Data Models under Misspecification. *Paper Series in Economics and Econometrics University of Southampton*, *302*, 2-32.

Raghutla Chandrashekar ,T. Sampath and Krishna Reddy Chittedi,2018, Financial development, trade openness and growth in India*, Theoretical and Applied Economics,* 1(614):113-124.

Rajan, Raghuram.G. & Zingales, Luigi, 2003. The great reversals: the politics of financial development in the twentieth century, *Journal of Financial Economics*, 69(1):5–50.

Stiglitz, Joseph E., 2000. Capital market liberalization, economic growth, and instability, World Development. 28(6):1075-1086.

Stulz, Rene M. & Williamson, Rohan,2003, "Culture, openness, and Finance", *Journal of Financial Economics*, 70(3): 313-349.

Svaleryd, Helena & Vlachos, Jonas, 2002, Markets for risk and openness to trade: how are they related, *Journal of International Economics*,57(2):369–395.

Taghipour, Anoshirvan, 2009, Financial Restraint and Financial Development in Iran: The Conditional Cointegration Approach. *Review of Middle East Economics and Finance*, 5 (2):1-20.

Thomas Gries, Manfred Kraft and Daniel Meierrieks,2009,Linkages Between Financial Deepening, Trade Openness,and Economic Development: Causality Evidencefrom Sub-Saharan Africa, *World Development* ,37(12): 1849–1860.

Titus O. Awokuse,2008, Trade openness and economic growth: is growth export-led or import-led? ,*Applied Economics*, 40: 161–173.

Willam Greene, 2005, Fixed and random effects in stochastic frontier models. *Journal of productivity analysis*, *23*(1), 7-32.

Yakubu Awudu Sare, Anthony Q.Q. Aboagye & Lord Mensah ,2018, Financial development, sectoral effects, and international trade in Africa: An application of pooled mean group (PMG) estimation approach, *International Journal of Finance & Economics*, 24(2):328-347.

Zway Bin Mohammed Sharif. Slatni Hajar, 2015, Supporting Small and Medium Enterprises Through Public Investment Expenditure on Infrastructure, 2(1), 73-91.